

سياسة أمريكا الخارجية والقوى المشاركة في صنعها

4. الأجهزة التنفيذية الخاصة

د. محمد عبد العزيز ربيع

يعتمد الرئيس الأمريكي في صنع وإدارة السياسة الخارجية على أربعة أجهزة حكومية رئيسية، هي وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومي، وأجهزة المخابرات، خاصة وكالة الاستخبارات المركزية. ويعتبر وزير الخارجية المستشار الأول للرئيس فيما يتعلق بالشؤون الدولية، والمتحدث الرسمي باسم الحكومة الأمريكية، والمسؤول عن إدارة المفاوضات مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية. أما وزير الدفاع فيعتبر المستشار الأول للرئيس فيما يتعلق بالشؤون الحربية وقضايا الأحلاف العسكرية، والمسؤول عن إدارة وزارة الدفاع والقوات المسلحة. أما مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي فيعتبر كاتم أسرار الرئيس ومستشاره الخاص فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيجية، والتي تشمل عناصر سياسية وعسكرية واقتصادية وغير ذلك. أما أجهزة المخابرات فتقوم بجمع وتحليل المعلومات التي تحتاجها كافة أجهزة الدولة، خاصة مجلس الأمن القومي لتقييم الأوضاع الدولية وتحديد مكان الخطر ورسم السياسات وتقديم المقترحات للرئيس.

كان وزير الخارجية، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، يقوم بأداء مهامه الخارجية من خلال جهاز بيروقراطي صغير، مما جعله يترك بصماته على سياسات أمريكا الخارجية ومواقفها السياسية. لكن زيادة عدد الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة من ناحية، وتنامي أعداد القضايا الدولية وزيادتها تعقيدا وتشابكا من ناحية ثانية، واتجاه أمريكا إلى القيام بدور فاعل في مساعدة العديد من دول العالم في المجال الاقتصادي من ناحية أخرى، حتم توسعه جهاز الخارجية كثيرا. ومع توسعه ذلك الجهاز لم يعد بإمكان أي وزير خارجية أن يترك بصماته على سياسة البلاد، خاصة بعد إنشاء مجلس الأمن القومي، والذي أصبح مركز جذب للخبراء في الشؤون السياسية والإستراتيجية، ومطبعا لصنع القرارات المصيرية.

يقوم بمساعدة وزير الخارجية في أداء مهامه جهاز بيروقراطي ودبلوماسي واقتصادي مكون من أكثر من 30 موظف، حوالي نصفهم يعملون في سفارات أمريكا في الخارج. و يقوم الموظفون المقيمون في واشنطن بجمع المعلومات التي تصلهم من الداخل والخارج، وتحليلها وصياغة الاقتراحات وتقييم البرامج ومتابعتها، والدفاع عن نهج الوزارة ووجهة نظرها وانجازاتها أمام الكونجرس والرأي العام. أما موظفي السفارات في الخارج فيقومون بالعمل على تطبيق السياسات

المعتمدة، والدفاع عن مصالح أمريكا الحيوية على الساحة الدولية، ومتابعة التطورات السياسية وغير السياسة في الدول الصديقة وغير الصديقة بصفة يومية. ويمكن تحديد مهام وزارة الخارجية في حماية حقوق المواطنين الأمريكيين في الخارج، وإدارة المفاوضات مع الغير من حكومات ومنظمات دولية، والدعاية لأمريكا والترويج لنظام حياتها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، والمساعدة في تسويق منتجاتها من بضائع وخدمات، وجمع المعلومات السرية عن قدرات وأهداف وتوجهات الدول الأجنبية، خاصة ما يتعلق منها بمصالح أمريكا الحيوية، وتجسيد التواجد الأمريكي على الساحة الدولية. ويتبع وزارة الخارجية العديد من الأجهزة المتخصصة، وفي مقدمتها وكالة التنمية الدولية، ووكالة الرقابة على الأسلحة التي تعمل على منع انتشار الأسلحة النووية.

من ناحية أخرى، تعتبر وزارة الدفاع الجهة المسؤولة عن بناء القوات المسلحة، وإدارة القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في غالبية أجزاء العالم، وجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالقدرات العسكرية للقوى الصديقة والمعادية. ويتبع الوزارة جهاز مخابرات مركزي من مهامه التعرف على احتمالات وقوع اضطرابات شعبية في مختلف بلاد العالم، خاصة في الدول ذات الأهمية بالنسبة لمصالح أمريكا الحيوية، كمنطقة الخليج، وإمداد القوات الأمريكية المرابطة في الخارج بالمعلومات العسكرية والسياسية التي تساعدها على أداء مهامها وإدارة علاقاتها مع الشعوب التي تتواجد على أراضيها دون حساسيات. ويقوم ذلك الجهاز أحيانا بتكليف مراكز بحوث متخصصة لإجراء دراسات ميدانية واستطلاعات للرأي العام في العديد من الدول كالدول العربية، وذلك بهدف تحديد مواقف الشعوب من أمريكا والتكن بالتوجهات المستقبلية للنخب السياسية والفكرية والقوى الاجتماعية النشطة.

ولما كان التواجد العسكري في الخارج والاستعداد لاستخدام القوة لحماية المصالح الأمريكية من اختصاصات المؤسسة العسكرية، فإن وزارة الدفاع تقوم بدور فاعل في صياغة وتنفيذ بعض عناصر السياسة الخارجية. وعلى سبيل المثال، ترتبط الولايات المتحدة بمعاهدات للدفاع المشترك مع عشرات الدول، كما تتواجد قواتها في أكثر من مئة دولة من دول العالم، وهذه تتطلب مشاركة وزارة الدفاع في إدارتها. وتتجاوز ميزانية وزارة الدفاع الحالية 500 مليار دولار، أي ما يزيد عن نصف الناتج القومي الإجمالي لكافة الدول العربية.

قامت الحكومة الأمريكية في عام 1947 بإنشاء مجلس الأمن القومي، وإعادة تنظيم وزارة الدفاع وذلك في ضوء الحاجة التي اكتشفتها أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد حددت مهام مجلس الأمن القومي، والذي يرأسه مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، في تحقيق التناسق والتكامل بين السياسات الداخلية والخارجية المتعلقة بقضايا الأمن القومي. وتتشكل عضوية مجلس الأمن القومي من

كبار المسؤولين الحكوميين ومن بينهم نائب الرئيس، وزير الخارجية الدفاع، ورئيس المجلس، ويشارك في اجتماعاته باستمرار مدير وكالة الاستخبارات المركزية ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة، وغيرهم. ويقوم المجلس في العادة بجمع المعلومات التي تصله من وكالة الاستخبارات المركزية ووزارات الخارجية والدفاع والمالية والتجارة وغيرها من مؤسسات وتنسيقها وتحليلها والتوصية باتخاذ خطوات محددة وتقديمها للرئيس. وفي العادة يحاول المجلس التأكد من صحة البيانات المعلومات السرية، وتحديد الفرص المتاحة، وكشف النواقص في السياسات المعتمدة واقتراح بدائل لها.

أما وكالة الاستخبارات المركزية، (سي أي إيه)، والتي أنشئت أيضا في عام 1947، فتقوم بجمع المعلومات من الخارج، والتجسس على الدول المعادية والصديقة بالنسبة لكافة المجالات الحيوية، العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، ورصد توجهات الرأي العام، وتحديد مصادر الثروة الطبيعية، ومتابعة الأشخاص الذين يعتقد بأنهم يشكلون خطرا أمنيا. وتقوم الوكالة بتجنيد العملاء من الداخل والخارج، واستخدام عشرات الآلاف من الموظفين الذين يعملون في جمع وتحليل وتقييم المعلومات. وعلى سبيل المثال، يوجد في إحدى العواصم العربية أكثر من خمسة آلاف عميل يعملون لحساب الوكالة، معظمهم من الأمريكيين. ويقوم مدير الوكالة بتقديم تقرير يومي للرئيس، حيث يجتمع به صباح كل يوم ويطلع على آخر التطورات العالمية واحتمالاتها المتوقعة من وجهة نظر الوكالة. أما ميزانية أجهزة الاستخبارات فقد تجاوزت 30 مليار دولار في العام الحالي.

لنشر يوم الثلاثاء 5-6-2007

د. محمد عبد العزيز ربيع professorrabie@yahoo.com

website: yazour.com